الأمم المتحدة S/2003/63

مجلس الأمن

Distr.: General
17 January 2003
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

إثر البيانات التي أدلى بها الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن أثناء المناقشة العامة التي نظمها المجلس بشأن ''الأطفال والصراعات المسلحة'' في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وبناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه إليكم هذه الرسالة للإعراب عن كامل استيائنا إزاء المزاعم المجحفة التي لا أساس لها، والتي صدرت عن الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.2684 (Resumption 1)).

وهذه المزاعم تشكل دليلا إضافيا على سوء نية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى عدم استعدادها لاحترام ما تعهدت به والوفاء بالتزاماتها المتصلة باتفاق بريتوريا الموقع في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وهذه الادعاءات، التي تمثل محاولة لإفساد الجو واستفزاز رواندا، لا ترمي إلا إلى صرف انتباه الرأي العام عن الأزمة السياسية – العسكرية الداخلية، التي تقع تبعتها على عاتق سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها.

وتلك السلطات مضطرة إلى اعتماد استراتيجية تقوم على الاستفزاز بغية الإبقاء على الحالة الراهنة، وذلك من جراء عجزها عن حكم بلدها وعدم قدرتها على إيجاد حلول مناسبة للأزمات التي تمزق هذا البلد، إلى جانب خوفها من مواجهة واقع تقاسم السلطة. هذه الاستراتيجية التي تتمسك بها الحكومة تهدف أولا، إلى إنكار الشواغل الأمنية لرواندا والقيام بحملة لتسميم الآراء، وتهدف ثانيا، إلى تشجيع القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنتراهاموي على مهاجمة بلدنا بهدف استفزازنا للدخول في مواجهات جديدة، ومن ثم، تبرير إعاقة عملية السلام، وهو ما يطمح إليه أصحاب السلطة الذين لا يريدون التخلي عنها أو تقاسمها مع سائر القوى السياسية الكونغولية.

240103 230103 03-21749 (A)
0321749

وقد أوضحت الحكومة الرواندية رغبتها في المشاركة في إعادة إقرار السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى بتوقيعها مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتفاق بريتوريا في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ووفقا لهذا الاتفاق، سحبت حكومة رواندا كافة جنودها من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان انسحاب آخر جندي رواندي في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

وتمت هذه العملية على مشهد من المجتمع الدولي، ممثلا بالسلك الدبلوماسي المعتمد لدى كيغالي، وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو، إلى جانب الطرف الثالث، ممثلا بالأمين العام للأمم المتحدة وجنوب أفريقيا بوصفها الرأس الحالي للاتحاد الأفريقي. وقد أكد الطرف الثالث انسحاب جنودنا الكامل في بيانه المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

على هذا النحو، فإننا نرى أن الحكومة الرواندية قد وفت بجميع التزاماتها المتصلة بتنفيذ اتفاق بريتوريا.

وعلى الرغم مما أبدته الحكومة الرواندية دائما، ومما ستستمر في إبدائه، من احترام لتعهداتها إزاء جيرانها وإزاء المجتمع الدولي بأكمله، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تقوم، بتشجيع من القائمين على أمرها، بالتمادي في التلكؤ في الدخول في منطق السلام وحسن الجوار. ومن دواعي أسفنا أيضا أن هذه الحكومة وحلفاءها، ممن كانوا يطالبوننا دائما بأن نسحب قواتنا في مقابل نزع سلاح مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية بإقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يوفوا بوعودهم، وليت الأمر قد اقتصر على ذلك، بل إنهم يواصلون أيضا اتهام حكومة رواندا كذبا بأنها لم تسحب قواتها بالكامل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبأنها ”أرسلت ٢٠ ٠٠٠ من سجناء الهوتو إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتشكيل قوة مسلحة تحت إمرة حاكم كيفو الشمالية، السيد سيروفولي“. وقد أعلن ذلك دون أساس الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية أمام مجلس الأمن أثناء نفس المناقشة.

علاوة على ذلك، فإن بيانات الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تقول بأنه يوجد في كيفو رجال أعمال روانديون، لا تفيد بأن ثمة شيئا غير مألوف أو غير مشروع. فكل عليم بالأمور يدرك في الواقع أن ثمة علاقات ذات طابع اجتماعي وتجاري بين سكان المناطق الواقعة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا (جنوب وشمال كيفو من ناحية جمهورية الكونغو وسيانغوغو وجيسيني من ناحية رواندا). وهذه العلاقات قائمة منذ الأزل، ويبدو ألا مفر منها، ما دام شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يفتقر إلى المقومات الاقتصادية والاجتماعية.

والقول بأن رواندا تُبقي جزءا من قواتها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبأنها ترسل إليها رجال أعمال لاستغلال ثرواتها، ليس إلا اختلافا محضا، وهو يشكل استراتيجية مدروسة بعناية من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأصحاب الأمر فيها بهدف الاحتفاظ بفسحة للمناورة، وذلك بغية عرقلة تطبيق اتفاق بريتوريا الذي انبثق عن الحوار فيما بين الكونغوليين.

وفي ضوء ما سبق ذكره، نطالب مجلس الأمن بأن يقوم بما يلي:

(١) ممارسة الضغط على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى تحترم التزاماتها المتعلقة باتفاق بريتوريا، الذي وُقع في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة رواندا، وذلك فيما يتصل بالأحكام الخاصة بنزع أسلحة القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنتراهاموي وتسريحها، فهي المسؤولة عما حدث في عام ١٩٩٤ من أعمال إبادة جماعية أدت إلى مصرع ما يزيد عن مليون نسمة من الروانديين الأبرياء؛

(٢) ممارسة الضغط على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى تكف عن اتباع استراتيجية استفزاز البلدان المجاورة حتى تجد مسوغا للطريقة السيئة التي تتبعها في معالجة الأزمة السياسية الداخلية؛

(٣) مطالبة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تشارك فعليا في الحوار من أجل تحقيق السلام وحسن الجوار مع البلدان المجاورة لها؛

(٤) مطالبة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تضطلع بمسؤوليتها وبأن تواجه الحقائق القاسية، بدلا من لجوئها دائما إلى التماس علل خارجية لتبرير إخفاقاتها؛

(٥) تشعر الحكومة الرواندية بالدهشة، في نهاية المطاف، إزاء عدم مراعاة مجلس الأمن لبيان الطرف الثالث المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الانسحاب الكامل للقوات الرواندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسوف نكون في غاية الامتنان لو تفضلتم بالعمل على نشر وتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دكتور أناستاسي **غاسانا**
السفير
الممثل الدائم